

سامية محمد مصطفى



شبكة المعلومات الجامعية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



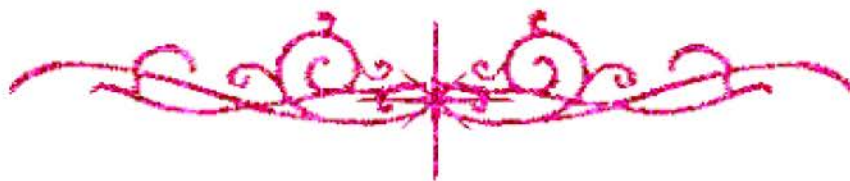
سامية محمد مصطفى



شبكة المعلومات الجامعية



شبكة المعلومات الجامعية التوثيق الالكتروني والميكروفيلم



سامية محمد مصطفى



شبكة المعلومات الجامعية

جامعة عين شمس

التوثيق الإلكتروني والميكروفيلم

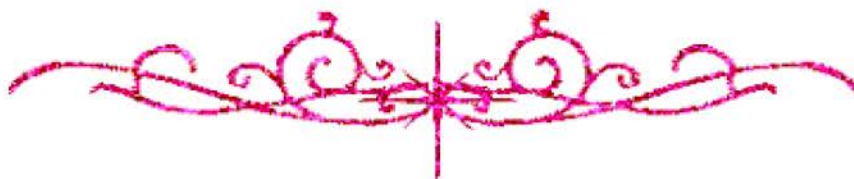
قسم

نقسم بالله العظيم أن المادة التي تم توثيقها وتسجيلها
علي هذه الأقراص المدمجة قد أعدت دون أية تغيرات



يجب أن

تحفظ هذه الأقراص المدمجة بعيدا عن الغبار



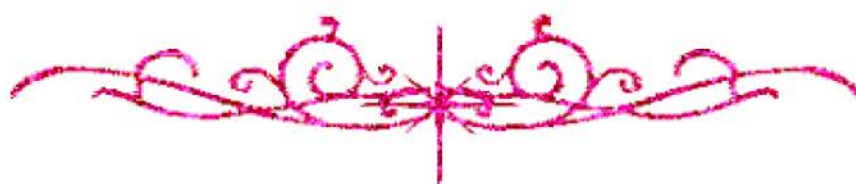
سامية محمد مصطفى



شبكة المعلومات الجامعية



بعض الوثائق الأصلية تالفة



سامية محمد مصطفى

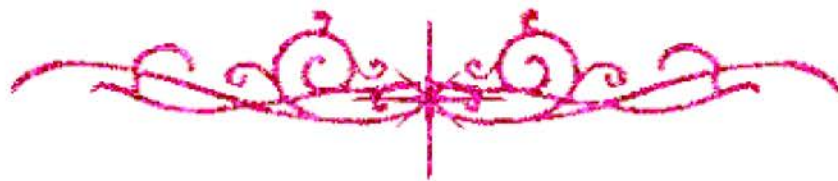


شبكة المعلومات الجامعية



بالرسالة صفحات

لم ترد بالأصل



الحماية الجنائية للحقوق السياسية (دراسة مقارنة)

رسالة مقدمة من
حسني شاكر أبو زيد قمر
لنيل درجة الدكتوراه فى الحقوق

لجنة الحكم على الرسالة

مشرفاً ورئيساً

السيد الأستاذ الدكتور / ثروت بدوي
أستاذ القانون العام بكلية الحقوق - جامعة القاهرة

مشرفاً وعضواً

السيد الأستاذ الدكتور / عمر السعيد رمضان
أستاذ القانون الجنائي بكلية الحقوق - جامعة القاهرة

عضواً

السيد الأستاذ الدكتور / يسر أنور على
أستاذ القانون الجنائي بكلية الحقوق - جامعة عين شمس

عضواً

السيد الأستاذ الدكتور / أنور أحمد رسلان
أستاذ القانون العام وعميد كلية الحقوق - جامعة القاهرة



بسم الله الرحمن الرحيم

**« فيما رحمة من الله لنت لهم ولو كنت فظاً غليظ
القلب لانفضوا من حولك فاعف عنهم وأستغفر لهم
وشاورهم في الأمر فإذا عزمت فتوكل على الله إن
الله يحب المتوكلين »**

صدق الله العظيم

" سورة آل عمران ، الآية ١٥٩ "

بسم الله الرحمن الرحيم

**« والذين استجابوا لربهم وأقاموا الصلاة
وأمرهم شورى بينهم ومما رزقناهم ينفقون »**

صدق الله العظيم

" سورة الشورى ، الآية ٣٨ "



خالص شكري و عظيم تقديري

أتقدم بهما لأساتذتي الأجلاء

الأستاذ الدكتور / ثروت بدوي

والأستاذ الدكتور / عمر السعيد رمضان

مثالي الأستاذية الكاملة

لقاء ما نهلنا من علمهما

وما حظيت به من رعايتهما ونصحهما

وإلى الأستاذ الدكتور / يسر أنور علي

والأستاذ الدكتور / أنور أحمد رسلان

لتفضلهما بقبول الاشتراك

في مناقشة هذه الرسالة والحكم عليهما

8

إهداء

إلي كل من كان له فضل توجيهي وإرشادي
إلى كل من قدم ليّ يد العون والمساعدة
إلى كل عشاق الحرية وحماية حقوق الإنسان
إلى أسرتي التي شاطرتني عناء البحث
إلى وطني الحبيب مصر

أملاً في غد مشرق

ينعم فيه الجميع بمزيد من الحرية والديمقراطية



مقدمة

نبدأ بحمد الله - جلت قدرته - بالتأكيد على أن الحق والحرية هما خير ما فى الوجود ، وأن حمايتها ضرورة لا بد منها ، إذ إن ما يتردد اليوم من مفاهيم وأفكار حول حقوق الإنسان وحرياته إن هو فى واقع الأمر إلا حقيقة ولدت مع الإنسان عبر تطور فلسفي وسياسي واجتماعي طويل^(١) .

ويرجع الاهتمام بحقوق الإنسان وحرياته الى أنها من أعلى القيم التى يحرص الفرد عليها ، ويسعى جاهدا لحمايتها والذود عنها لأنها تمثل ثمرة كفاح البشرية خلال سنوات تاريخها ، والأساس الحقيقي للمجتمعات المثالية .

وحقوق الإنسان فى عصرنا الراهن تمثل رمزاً للتطور والارتقاء وعلامة من علامات التقدم ، ولهذا فقد حظيت بالرعاية من جانب الوثائق الدستورية والتشريعات الوضعية فى الأنظمة السياسية المعاصرة^(٢) . ومن ثم فقد أصبح الإنسان فى الأنظمة الديمقراطية المعاصرة يمثل الغاية والهدف . ولذلك اهتمت الدساتير والتشريعات الوضعية

(١) - VAN DER VGVEN (J) : Théorie générale des droits de L'homme , Institut

International des droits de L'homme , 7 ème, 1976 , P . 30 .

وأيضاً :

- RIVERO(J) : Les libertés publiques (Les droits de L'homme) 2 ème , éd ,
Paris,1978 , P . 300 .

(٢) الدكتور محي شوقى أحمد ، الجوانب الدستورية لحقوق الإنسان ، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الحقوق جامعة عين شمس سنة ١٩٨٦ ص ٤٨٤ .

وأيضاً :

الدكتور عزت سعد البرعى ، حماية حقوق الإنسان فى ظل التنظيم الدولي الإقليمي ، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الحقوق جامعة عين شمس سنة ١٩٨٥ ص ٧ وما بعدها .

بتزويده بالحقوق والحريات ، ووضع الضمانات الأساسية التي تكفل له ممارستها وتقرير الحماية اللازمة لمواجهة أي اعتداء عليها .

التعريف بالموضوع :

ليس من المبالغ فيه القول بأن الحقوق السياسية هي أم الحقوق التي ينعم بها الإنسان فهي من الحقوق الإنسانية بمثابة الرأس من الجسد لكونها المرآة الحقيقية التي تعكس النظام السياسي لأي مجتمع من المجتمعات .

ونظراً لأن الحماية السياسية والمدنية المتمثلة في الحرمان من ممارسة بعض هذه الحقوق ، أو تقرير البطلان لأي إجراء منع يخل بالتمتع بها ، أو إلغاء بعض القرارات الصادرة بشأن ممارستها ، أو عن طريق إلزام المعتدى على أي حق من هذه الحقوق بتعويض المضرور من جراء ذلك الاعتداء ، لا تبدو جميعها كافية للحد من الاعتداء على هذه الحقوق .

لذا كان من الضروري الاتجاه إلى الحماية الجنائية لما تكلفه هذه الأخيرة من حماية فعالة ، بفضل المضمون الأخلاقي والاجتماعي للجزاء الجنائي ، وما يحققه من إشاعة الردع اللازم لقمع أي اعتداء يقع على هذه الحقوق السياسية ، خاصة بعد أن بلغت هذه الاعتداءات قدراً من الجسامة يكفي لتبرير مواجهتها بجزاءات جنائية صارمة .

وإذا كانت الحقوق السياسية باعتبارها أحد الحقوق البارزة تعد من الموضوعات المتعلقة بالدراسات الدستورية . إلا أن دراستها في نطاق القانون الجنائي يكسبها أهمية خاصة تهدف إلى الوقوف على مدى الحماية التي يكفلها القانون الجنائي لها .

فالقانون الجنائي يهدف إلى حماية المصالح الاجتماعية سواء كانت مصالح عامة تمس كيان الدولة ، أم كانت تتعلق بحماية حقوق الأفراد وحررياتهم نظراً لأن القانون